



UN LIBRARY

FEB 29 1980

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/RES/34/202
20 February 1980



الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
الهند ٥٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/34/676/Add.1)]

٢٠٢/٣٤ - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) ، و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي ،

وان تشير أيضا الى قراراتها ٣١٧٧ (د-٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٤١ (د-٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤٤٢ (د-٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ١١٩/٣١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ١٨٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١٩٥/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، وكذلك الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١) ١٢٧ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وان تشير كذلك الى المقررات التي اتخذت في مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ١٣ الى ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ (٢) ،

(١) انظر TD/268 ، الجزء الأول ، الفروع ألف .

(٢) انظر A/C.2/31/7 ، الجزء الأول .

80-04388

وان تشير الى خطة عمل بونينس ايرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٣) والقرارات التي اتخذت في مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (٤) ، وان تؤكد من جديد ان التعاون التقني هو أداة أساسية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ،

وان تلاحظ القرارات التي اتخذت في المؤتمر الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين الذي عقد في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٦ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، والذي أقر فيه برنامج أروشا للاعتماد الجماعي على الذات واطر المفاوضات (٥) ،

وان تلاحظ أيضا المقررات التي اتخذتها بلدان عدم الانحياز بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ولا سيما برنامج العمل للتعاون الاقتصادي ، المعتمد في المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في كولومبو في الفترة من ١٦ الى ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ (٦) ، والقرار ٧ المتضمن المبادئ التوجيهية للسياسة بشأن تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية ، المتخذ في المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ (٧) ،

وان تضع في اعتبارها أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو عنصر رئيسي في استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات وأداة أساسية لتشجيع التفهيمات الهيكلية التي تسهم في حدوث عملية متوازنة وعادلة للتنمية الاقتصادية العالمية ، تقوم فيها البلدان النامية بتعزيز التعاون الاقتصادي المتبادل بقصد زيادة كل منها لقدرات الآخر ووجهة احتياجاتها الانمائية ،

وان تسلّم بأنه رغم كون جهود البلدان النامية تؤدي دورا حاسما في تحقيق غاياتها الانمائية ، فلن يتسنى لهذه البلدان ، مهما أكثر من تعبئة مواردها التماسا لاهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، أن تحقق تلك الاهداف ما لم يصاحب ذلك اجراء من جانب البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات في المجتمع الدولي ،

(٣) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، بونينس ايرس ، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع : E.78.II.A.11 والتصويب) ، الفصل الأول .

(٤) المرجع نفسه ، الفصل الثاني .

(٥) TD/236 .

(٦) انظر A/31/197 ، المرفق الثالث .

(٧) انظر A/34/542 .

وان تؤكّد من جديد أن جهود البلدان النامية الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها لا تقلل من مسؤوليات جميع البلدان الأخرى حيال إقامة نظام للملاقات الاقتصادية الدولية الأولى ومضيف ،

وان تسلّم بأن تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي على نطاق أكبر فيما بين البلدان النامية في سياق التعاون الاقتصادي الدولي ، سوف يكون اسهاما هاما في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

١ - ترحب بمبادرات البلدان النامية ، المتمثلة في اعتماد خطة العمل المتوسطة الأجل القصيرة الأولى للأولويات الشاملة في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين ، الذي عقد في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ (٨) ، الأمر الذي ينتظر أن يكون مساهمة هامة في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

٢ - ترحب أيضا ببرنامج العمل للتعاون الاقتصادي (٦) والقرار ٧ المتضمن المبادئ التوجيهية للسياسة بشأن تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية (٧) ، اللذين يتوقع أن يسهما بدرجة كبيرة في النهوض بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

٣ - تحث على قيام البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية بتقديم الدعم والمساعدة المناسبين لعملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ولأنشطة هذا التعاون ، ولا سيما في تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، واضحة في اعتبارها برنامج أروشا (٥) ومبادئه وأهدافه المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ألا وهي :

(أ) ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو مقوم أساسي في الجهود المبذولة في سبيل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وهو يقوم ، بوصفه هذا ، على أساس المصالح المشتركة والتعاون بين جميع الدول ؛

(ب) ان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، لكونه أمرا يهتم البلدان النامية بصفة رئيسية ، يجب أن يرسم ويتقدّم من جانب هذه البلدان على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والاقليمية ، وأنه يلزم للاسهام في تنفيذه أن يكون مصحوبا بإجراءات دعم ملائمة ومناسبة تتخذها البلدان المتقدمة النمو ومنظمات المجتمع الدولي .

٤ - تحث جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، والمنظمات الدولية ، على المساهمة مساهمة كاملة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والواردة في القرار ١٢٧ (د - هـ) الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١) ؛

- ٥ - تحت البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية على القيام ، في إطار برامج مساعداتها الانمائية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ، باتخاذ إجراءات لتكسين البلدان النامية من المشاركة مشاركة فعالة في تنفيذ المشاريع الثنائية والمتعددة الأطراف التي تمول في البلدان النامية عن طريق استخدام القدرات الذاتية لهذه البلدان الى أبعد حد ممكن ؛
- ٦ - تحت كذلك البلدان المتقدمة النمو على المساهمة في تنفيذ مشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن طريق جهاز الأمم المتحدة الانمائي ؛
- ٧ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يطلع ، على سبيل الأولوية ، بالأعمال التحضيرية اللازمة لعقد الدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأن يتخذ بصورة خاصة تدابير لاجراء لعقد الاجتماعات التحضيرية الثلاثية للخبراء الحكوميين من البلدان النامية وكذلك لعقد ما قد تطلبه المجموعات الإقليمية الأخرى من غير ذلك من اجتماعات الخبراء الحكوميين المشار إليها في الفقرة ١٣ من قرار المؤتمر ١٢٧ (د-٥) ؛
- ٨ - ترجو أيضا من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يزهد ، في إطار ولاية المؤتمر وفي ضوء دوره الأساسي في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل منظومة الأمم المتحدة ، من تكثيف جهوده في سبيل دعم ما يتصل بالموضوع من برامج التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وأن يواصل تعاونه الوثيق ، حيثما دعت الضرورة ، مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ووكالاتها المتخصصة ، ومع المنظمات الإقليمية الحكومية للبلدان النامية ؛
- ٩ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المعلنون " التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (٩) ؛
- ١٠ - ترجو من الأمين العام أن يواصل تضمين الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة هوضا مشترك القطاعات للأنشطة المتوخاة لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وتشجيع نفس النوع من العرض المشترك القطاعات على مستوى المنظومة ؛
- ١١ - تحت الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على القيام ، وفقا للإجراءات والممارسات المعمول بها ، بدعم تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك مواصلة تقديم ما يلزم من خدمات الدعم بأعمال السكرتارية وغير ذلك من الترتيبات المناسبة - كيفما ومتى طلبت - لتسهيل قيام البلدان النامية بعقد اجتماعات تهدف الى تحقيق أهداف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

١٢- ترجو من الأمين العام أن يورد استعراضا للتطورات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك تنفيذ هذا القرار ، في تقريره التحليلي الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية عام ١٩٨٠ عن تنفيذ المقررات المتخذة بشأن إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد حسبما دعا إلى ذلك قرارها ١٩٨/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

الجلسة العامة ١٠٩

١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩